

الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي
European strategy in the African Sahel

مشرط يحي¹

¹ باحث دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم. جامعة المنار. تونس.

mecherret44662@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/08/28

تاريخ الاستلام: 2018/05/30

الملخص:

يتناول هذا المقال منطلقات الاستراتيجية الأوروبية في المنطقة الإفريقية عموماً، والساحل الإفريقي خصوصاً، حيث يستهدف مضامين التوجهات السياسية، الاقتصادية والأمنية للقوى الأوروبية الفاعلة في النسق الدولي، وبالأخص فرنسا) في منطقة الساحل الإفريقي، كما سنتعرض الى أبرز الآليات والبرامج الأوروبية التي استهدفت منطقة الساحل الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي - المصالح الطاقوية - الارهاب - الجريمة المنظمة

Abstract:

This article deals with the principles of the European strategy in the African region in general, and the African Coast in particular. Moreover, it addresses the implications of the political, economic and security orientations of the European powers on the international scene, notably France in the region of Sahel.

Key words: African Coast - energy interests - terrorism - organized crime

مقدمة:

لقد وضعت التحولات الجيوسياسية التي طرأت على النسق الدولي المنطقة الإفريقية عموماً، وبالأخص منطقة الساحل الإفريقي في صلب الاهتمامات السياسية والجيواقتصادية، وضمن الحسابات الجيوستراتيجية للقوى الأوروبية، وبالأخص فرنسا التي تعتبر هذه المنطقة "فناء خلفياً" لها، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي حوّلت الأنظار الدولية الى هذه المنطقة، التي أضحت وفق التصورات الجيو أمنية الدولية منبع المخاطر والتهديدات الهيكلية المتنامية، والتي من أبرزها الظاهرة الإرهابية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

من هذا المنطق، يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي طبيعة التصورات الجيو إستراتيجية للقوى الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي؟ وما هي آليات ومضامين الحضور الأوروبي في المنطقة الساحلية الإفريقية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال دراسة المحاور التالية:

- ❖ أولاً: مرتكزات السياسة الخارجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي
- ❖ ثانياً: الآليات (البرامج) الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي
- ❖ ثالثاً: مضامين وآليات الحضور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

أولاً: مرتكزات السياسة الخارجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي:

لقد عرفت العلاقات التاريخية بين الدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) والدول الإفريقية - بعد نهاية الحقبة الاستعمارية - بعدة مراحل أساسية والتي يمكن اعتبارها من أهم قنوات (الاتصال) العلاقات المتعددة الأطراف بين الجانب الأوروبي ونظيره الإفريقي،

1. جذور العلاقات الأورو - إفريقية: مرت العلاقة بعدة مراحل أبرزها:

أ. المرحلة الأولى 1957/1964: اتفاقية روما (إنشاء الرابطة الأوروبية الإفريقية)

قامت بعض دول السوق الأوروبية الست (1)، وأهمها فرنسا بربط علاقات خاصة مع العديد من دول ما وراء البحار وأصررت على الإبقاء عليها عند إعداد اتفاقية روما التي وقعت في عام 1957 ونظمت علاقات دول السوق الستة بثمانية عشر دولة إفريقية (2)؛ وعليه، سمحت اتفاقية روما بإنشاء سوق أوروبية مشتركة تسمح بإقامة علاقات تجارية وتقديم مساعدات اقتصادية للدول الإفريقية خاصة المستعمرات الفرنسية سابقاً (3).

ب. المرحلة الثانية 1964/1975: اتفاقية باوندي (الأولى والثانية) (4)

أبرمت في "باوندي" (عاصمة الكامرون) اتفاقية باوندي الأولى في جوان 1964، ورغم النقد الذي وجه إلى هذه الاتفاقية باعتبارها شكل جديد، وامتداد للعلاقة القديمة بين دول أوروبا الغربية ومستعمراتها في إفريقيا، وهي بذلك تكريس للعلاقة بين المركز الرأسمالي، والمحيط المتخلف، وذلك في شكل مناورة متطورة لاستمرار علاقات التبعية، وهذا ما دفع الكثير إلى توقع فشلها، فقد نجحت هذه التجربة نجاحا ملحوظا أدى إلى إبرام اتفاقية ثانية في 29 جويلية 1969 (ولمدة تنتهي في 31 جانفي 1975) قامت بمقتضاها الرابطة الأوروبية الإفريقية ومدغشقر (EAMA) كدليل على مدى ما بلغته علاقة السوق الأوروبية المشتركة بالدول الإفريقية ومدغشقر من قوة طوال مدة تزيد عن 12 سنة.

إنشاء رابطة أروشا: Association d'Arucha (5)

أنشئت هذه الرابطة بمقتضى الاتفاقية الموقعة في "أروشا" في 24 سبتمبر 1969 بين السوق الأوروبية المشتركة، وثلاث دول من شرق إفريقيا، وهي: أوغندا، تترانيا، كينيا، وتشبه رابطة أروشا الرابطة الأوروبية الإفريقية التي قامت إثر "اتفاقية باوندي" الثانية، حيث قامت كل منهما على أساس من المساواة بين الدول الأعضاء في جميع الأجهزة التي تتبعها، سواء مجلس الرابطة، أو مؤتمرها البرلماني، أو محكمة التحكيم، فضلا عن إنشاء كل منهما لمنطقة للتجارة الحرة، مع احتفاظ كلا من الجانبين الأوروبي والإفريقي بحق فرض بعض القيود على بعض المبادلات التجارية.

ت. المرحلة الثالثة 1975/2000: اتفاقية لومي (الطوغو) (6)

وقعت "اتفاقية لومي" بعد مفاوضات عسيرة وطويلة بدأت في 25 جويلية 1973 في بروكسل، وانتهت بتوقيع الاتفاقية في مدينة لومي التوغولية في 28 جويلية 1975 (7)، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بين مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، و 46 دولة منها 37 دولة إفريقية، 6 دول من الكاريبي، و 3 دول من المحيط الهادئ، ويطلق على هذه الدول كلها اسم دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP) The African, Caribbean and Pacific Group of States.

كما لم تتطرق "معاهدة لومي" من الصفر، حيث سبقتها خطوات تمهيدية كانت أولها كما أشرنا سابقا قيام "الرابطة الأوروبية الإفريقية"، وكذا "رابطة أروشا"، وكانت ثانيها قبول بريطانيا وإيرلندا والدنمارك في السوق الأوروبية المشتركة في 22 جانفي 1972، وهذا ما جعل الدول الأعضاء التسع تصدر بروتوكولا رقم 22 يسمح لحوالي 20 دولة نامية تابعة للكومونولث البريطاني، وبالذخول في مفاوضات مع المجموعة الأوروبية للوصول إلى صيغة من صيغ التعامل معها، وذلك بالقياس على ما اشترطته فرنسا سابقا من ضرورة اشتراك مستعمراتها القديمة بشكل من الأشكال في المجموعة، إلا أن الفرق بين الحالتين يكمن في أن بريطانيا لم تنظر إلى مجموعة دول الكومونولث نظرة متساوية حيث

طلبت أن تتمتع حوالي عشرين دولة من إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بكل امتيازات المشاركة التي تتمتع بها مجموعة الدول الإفريقية ومدغشقر المستعمرات الفرنسية السابقة استثنيت بقية الدول الآسيوية الأعضاء أيضا في الكومنولث (8).

لقد أوجدت هاته الاتفاقية أسلوبا جديدا في طبيعة العلاقة الاقتصادية والتجارة بين الدول الصناعية الأوروبية والدول غير الصناعية (الدول الإفريقية)، هذا بالأخذ بعين الاعتبار مجموعة من النقاط الأساسية هي: (9)

- مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية.
- مبدأ التخلي عن "بند الدولة الأكثر رعاية" والعمل على إزالة العقبات والشروط المجحفة الحائلة دون إمكانية نقل التقنية (التكنولوجيا) والتأكيد على ضرورة نقلها ضمن أفضل الشروط للدول النامية

ث. المرحلة الرابعة: اتفاقية كوتونو

تم توقيع هته الاتفاقية في 23 جوان 2000 بين دول الاتحاد الأوروبي - UE - (15 دولة آنذاك)، ودول افريقيا، الكاريبي والباسيفيك - ACP - التي أصبح عددها 77 دولة، منها 84 دولة افريقية، و15 دولة من الكاريبي، و14 دولة من الباسيفيك، وتستمر الاتفاقية إلى غاية سنة 2020 (10). في المقابل لقد حلت اتفاقية "كوتونو" محل اتفاقية "لومي الرابعة" التي انتهى العمل بها في 29 فيفري 2000، وتمثل إطارا من أجل تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجانب الأوروبي، الإفريقي، الكاريبي والباسيفيكي، إلى جانب تحقيق الأمن والسلام وترقية المحيط السياسي وجعله أكثر استقرارا وديمقراطية (11).

2. منطلقات الاهتمام الأوروبي بمنطقة الساحل الإفريقي:

من خلال جملة "اتفاقيات الشراكة الأوروبية - الإفريقية" أصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لمعظم دول افريقيا، الكاريبي والباسيفيك - ACP -، أين بلغ حجم التجارة البينية في 2004 قيمة 55 مليار أورو حيث استورد الاتحاد الأوروبي سلعا بقيمة 28 مليار أورو، وصدر منتجات بقيمة 26 مليار أورو، أما فيما يتعلق بحجم الاستثمارات الأوروبية في دول افريقيا، الكاريبي والباسيفيك - ACP - فقد قفزت من 1.532 مليون أورو في سنة 1995 الى 2.799 في سنة 2002 (12).

كما تبنت المفوضية الأوروبية في 12 أكتوبر 2005، مبادرة استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا "تحو ميثاق أورو - أفريقي من أجل التعجيل بالتنمية"، وهي تقوم على أساس صياغة إطار للدول الخمس والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية، وتأتي هذه

الخطة في إطار التنافس الدولي على القارة، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ وقدرت مساعدات التنمية من الاتحاد الأوروبي بمقدار 15 مليار أورو للدول الأفريقية في 2003، مقابل 5 مليارات فقط عام 1985، وقد أقر المجلس الأوروبي في جوان 2005، التزامه بزيادة حجم المساعدات بقيمة 20 مليار أورو سنوياً، وذلك حتى عام 2010، ثم يرتفع إلى 23 مليار أورو سنوياً حتى عام 2015 (13)، وتهدف الاتفاقية إلى القضاء على الجوع، والفقر المدقع، ومكافحة الأمراض والأوبئة (الايذز، الملاريا، وغيرها من الأمراض الفتاكة)، وكذا تعزيز المساواة الاجتماعية بين الجنسين، من خلال تمكين المرأة داخل المجتمعات الإفريقية، إلى جانب العمل على إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

أ. أبعاد الاستراتيجية الأوروبية تجاه القارة الإفريقية: ويمكن إيجازها كالاتي: (14)

- زيادة تمويل الاتحاد الأوروبي للقارة.
 - زيادة الدعم الأوروبي في المجالات الأكثر أهمية.
 - إتباع الاتحاد الأوروبي مساراً أكثر كفاءة في التعامل مع القضايا الإفريقية.
- من هذا المنطلق، تزايدت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، وفقاً للتصورات الأوروبية الجماعية الجديدة، أين حصر الأوربيون مفهوماً ضيقاً لهذا الحيز الجغرافي، بتضمنه لثلاث دول ساحلية صحراوية أساسية هي: موريتانيا، مالي، والنيجر، نظراً لموقعها الجيو سياسي الذي يؤهلها لأن تحظى بسياسة هي أقرب لسياسات الجوار *politiques des voisinages* التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار المتوسطي، مثل ليبيا والجزائر، بحيث يملك هذان البلدان المتاخمان للاتحاد الأوروبي عمقا داخل الساحل الصحراوي الممتد جنوباً، فأى اضطراب أو توتر في هذا العمق، سوف يتردد سلبياً على جنوب أوروبا (هجرة سرية، ارهاب، جريمة منظمة...)، مما يعني أن استقرار أوروبا بات مرتبطاً باستقرار منطقة الساحل والصحراء الكبرى. (15)

ب. المنطلقات الاقتصادية

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي صمام أمان، وضمانة لاستمرارية تزويد أوروبا بالموارد الطاقوية والمعدنية (النفط، اليورانيوم، ذهب...)، خاصة وأن موريتانيا تحوز مخزوناً هاماً من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتحل النيجر المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، وتعتبر الشركة الفرنسية " Areva" من أكبر الشركات المستثمرة في حقول اليورانيوم بالنيجر، إلى جانب شركات أخرى أسترالية، جنوب كورية وهندية.

كما تشير الدراسات إلى أن باطن الساحل (التشاد، موريتانيا، النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة، وإلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية، فإن الساحل يصنف منطقة عبور استراتيجية "المشروع غازوديك Gazoduc" وهو أنبوب الغاز العابر للصحراء، ويمتد على مسافة 4128 كلم، وينطلق من "واري" في نيجريا (1037 كلم)، النيجر (41 كلم)، ثم "حاسي الرمل" بالجزائر (120 كلم)، حيث بدأت الأشغال فيه بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 03 جويلية 2009، وتستثمر فيه شركات أوروبية كبرى مثل: "توتال الفرنسية" و"إيني الإيطالية" و"ريبسول Repsol الإسبانية" و"غاز طبيعي Gas Natural البريطانية"، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب. (16)

ثانيا: الآليات (البرامج) الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي:

1. الاستراتيجية من أجل الأمن و التنمية في الساحل (الاستراتيجية من أجل الساحل stratégie pour le sahel).

جاءت هاته الاستراتيجية لتغطية ما تسميه الوثيقة "بقلب الساحل" الذي يشمل شمال شرق موريتانيا، شمال مالي والنيجر، فهذا الحيز الجغرافي يتميز بهشاشة أمنية، وضعف سلطات الدولة هناك، فموريتانيا، مالي والنيجر هي دول مسئولة قانونيا، لكن لا تراقب بالشكل الملائم لكل أقاليمها، خصوصا، وأنها محكومة من طرف أنظمة تسلطية غير ديمقراطية، ما يجعلها في كثير من الأحيان مصدر التهديد الأول للبناء السوسيو - اجتماعي؛ ثم أن هذه الدول تفتقد للموارد المادية، وفي أحيان كثيرة تنقصها الحوافز لتغيير هذا الواقع، وبشكل مناقض تنشط على أراضيها شبكات الجريمة المنظمة، والإرهاب العابرة للحدود التي تعتبر مناطق حاضنة لها، والتي تستفيد في كثير من الأحيان تواطؤ السكان المحليين، خصوصا أمام محدودية وعجز الجيوش الموريتانية، المالية، والنيجيرية لتحقيق الأمن ومراقبة كامل حدودها. (18).

إجمالا، تركز المقاربة الأوروبية تجاه منطقة الساحل الإفريقي على تقديم الالتزام في أربعة مستويات استراتيجية، هي كالتالي: (19)

- ضمان التنمية، تعزيز دور الحكم الراشد وحل النزاعات الداخلية، ويكون ذلك بإتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل السكان، والابتعاد عن ثقافة "الزبونية القبلية والعرقية" التي تناقض الديمقراطية في التسيير الفعال والكفاء (20)، و البديل لذلك هو تعزيز تواجد الدولة في كل المناطق، خصوصا الأقاليم الحدودية البعيدة والمعزولة عن التغطية الكاملة للسلطات المركزية.

- تعزيز التعاون الإقليمي بشكل أكثر تحديدا ووضوحا، بحيث بات الأوروبيون أكثر اقتناعا بأن المساعدات التي يقدموها ستكون أكثر فاعلية وكفاءة، إذا تم حصرها في حيز جغرافي محدود، وتحت إطار مشترك من التنسيق بين الفواعل المعنية داخليا (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، وجهويا (الجزائر، نيجيريا، المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا)، وهو ما يتيح مراقبة هته الموارد عن قرب، وتقديم المرافقة والتوجيه للدول المستفيدة في تسير برامجها التنموية وفق معايير الشفافية والحوكمة الرشيدة. (21)
- تقوية القدرات الأمنية للدول الوطنية في المنطقة، وبناء دولة القانون، ويكون ذلك بتوفير الإمكانيات المادية (التجهيزات العسكرية) لضمان تغطية أمنية لكامل الأقاليم الجغرافية، ما يقلص المساحات الغير المحكومة التي قد تستغلها الفواعل الأخرى (جماعات إرهابية وتنظيمات إجرامية) وكذا العمل على ضبط انتشار السلاح وحصره في يد الدولة فقط، دون التعسف في استعماله من طرف أعوان الأمن الرسميين، وذلك لتحقيق دولة الحق والقانون، والذي يعد أحد الركائز الأساسية في بناء دولة عصرية.
- تحسين المستوى الاقتصادي، ومحاربة العنف المتطرف والراديكالية، حيث تم الربط بين متغير الاقتصاد والأمن، لأن الواقع أثبت أن "الأمن والتنمية" هما وجهان لعملة واحدة، فنجاح الدولة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها كفيل بقطع الطريق أمام استعمال العنف والتطرف بحجة انتشار الفقر والحاجة الاقتصادية.
- انطلاقا من هاته المستويات (الركائز) الاستراتيجية، قام الاتحاد الأوروبي بإعادة رسم استراتيجيته الجديدة في منطقة الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي من خلال "استراتيجية (برنامج) الخدمة الأوروبية للتحرك الخارجي" والتي تم تجسيدها من خلال مجموعة من البرامج والتي من أهمها: (22)

2. برنامج مكافحة الإرهاب في الساحل:

يهدف هذا البرنامج إلى تقوية القدرات العسكرية المحلية وتحسين التعاون الجهوي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة خصوصا تجارة السلاح عبر مناطق الصحراء؛ وتم تمويل هذا البرنامج على المدى الطويل بهدف ضمان استقرار المنطقة المعنية، وقدرت ميزانيته بحوالي 6.7 مليون أورو (فترة 2014/2012) هذا ويتوقع من هذا البرنامج إنشاء وخلق تضامن حقيقي في الساحل، على شاكلة التعاون البوليسي والأمني في قارة أوروبا.

3. برنامج المعلومات للشرطة في غرب إفريقيا: Système D'information de la Police d'Afrique ouest WAPIS

يهدف هذا البرنامج لإنشاء أرضية لتبادل المعلومات والخدمات البوليسية والاستخباراتية، ويشمل في المرحلة الأولى: البنين، غانا، مالي، موريتانيا والنيجر والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والشرطة الدولية (Interpol)، كما تعهد البنك الأوروبي للتنمية بتقديم موارد مالية خلال فترة (2012/2017) بقيمة 41 مليون أورو، للمساعدة على تقوية القدرات المؤسساتية للدولة، وحشد القدرات العسكرية لمنع النزاعات في غرب إفريقيا.

4. البرنامج الأوروبي لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة في المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا:

حيث مؤن الاتحاد دول هذه الأخيرة، بمبلغ إضافي قيمته 19.7 مليون أورو، مقدم من طرف البنك الأوروبي للتنمية في إطار بعثة السياسة الأمنية والدفاعية Mission PSDC SAHEL، استفادت النيجر في جويلية 2012 من مهمة مدنية سميت Eucapsahel، لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، وهي مهمة تمتد على سنتين بمبلغ مالي قدر بـ 7,8 مليون أورو.

جدول رقم 01: المساعدات الأوروبية في إطار الاستراتيجية من أجل الساحل:

الدولة	المساعدة المخصصة في إطار "القمة العاشرة" للبنك الأوروبي للتنمية FED	الاستراتيجية الأوروبية من أجل الساحل
مالي	533 مليون أورو	50 مليون أورو
موريتانيا	156 مليون أورو	8.4 مليون أورو
النيجر	458 مليون أورو	91.6 مليون أورو

في المقابل، لقد عمل الاتحاد الأوروبي على إنشاء العديد من الهياكل لمواجهة التحديات الأمنية في إطار السياسة الأوروبية للدفاع والأمن، ومن بين أهم الهيئات التي أنشأها: هيئة أركان الاتحاد الأوروبي، الوكالة الأوروبية للدفاع والأمن، واللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، وأصبح منذ 2007 يمتلك فرقا تكتيكية تتكوّن كلّ فرقة من 1500 رجل قادرة على التّدخل في حالة الأزمات، كما تبنّى خططا لتطوير القدرات العسكرية، خاصة فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة والاتصالات، الاستخبارات الاستراتيجية، المراقبة، كما قام بإنشاء وكالة التسليح الأوروبية والبحوث الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير التعاون الأوروبي في مجال التسليح، وتسيير الأزمات وتقوية الدفاع والأمن في أوروبا (23).

كما يعمل الاتحاد على إنشاء وكالة استخبارات تلزم الدول الأعضاء بدمج معلوماتها الاستخباراتية وإنشاء شبكة لمراكز مكافحة الارهاب في كلّ الدول، وفي سنة 2003، تبنّى المجلس الأوروبي الاستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تمّت مراجعتها في سنة 2008، والتي وضعت مبادئ وأهداف واضحة لتعزيز المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي، وترى هذه الاستراتيجية أنّ الارهاب والجريمة المنظمة مثل تهريب المخدرات والأشخاص والأسلحة، وغيرها تعدّ من أكبر التهديدات للقارة الأوروبية، ودعت الاستراتيجية الأوروبية إلى تعزيز الشراكة في مجال مكافحة الارهاب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع دول الجوار والشركاء (25).

ثالثا: مضامين وآليات الحضور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي:

لقد كان للاستعمار الاستيطاني الفرنسي نصيب عميق في تكريس ثقافتها في مستعمراتها في دول شمال غرب إفريقيا، والتمكين فيها للغة الفرنسية التي صارت لغة هذه الشعوب، وبخاصة في مدن هذه المستعمرات وأقاليمها، ولاستمرار الدور الفرنسي في إفريقيا كوّنت فرنسا رابطة خاصة تبسط من خلالها هيمنتها السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي رابطة الدول المتحدثة بالفرنسية المعروفة بـ"الفرانكفونية"، والتي ضمت السنغال، كوت ديفوار، توغو، بوركينا فاسو (فولتا العليا)، الغابون، الكونغو برازافيل، مدغشقر، جزر القمر، تشاد، النيجر، مالي...إلخ.

1. المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي:

تشمل المصالح الفرنسية في المنطقة الإفريقية عموما والساحل الإفريقي خصوصا عدة قطاعات أبرزها:

أ. المصالح الاقتصادية والاستراتيجية: (26)

- يمكن حصر المصالح الاستراتيجية الفرنسية في إفريقيا في العناصر الأساسية التالية:
- الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تملكها القارة الإفريقية، والتي تلزم لتنمية الصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية كالهيدروكربيد واليورانيوم، ومن المعروف أن المخزون من هذه الموارد في القارة الإفريقية كبير بالقياس إلى المخزون العالمي.
 - السيطرة على المواقع الاستراتيجية في بعض الدول الإفريقية، فمثلا تعطي القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي لفرنسا ميزة عامة، ألا وهي مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الممر المائي بالغ الأهمية على المستوي الاستراتيجي والتجاري، وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة إلى ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وإفريقيا، والشرق الأوسط.
 - شكل التسلسل السوفيتي إلى القارة الإفريقية في السبعينات والثمانينات، خطر علي مصالح المعسكر الغربي وبخاصة فرنسا، ومن ثم كان هدف فرنسا في تلك الحقبة هو منع انتشار النفوذ

السوفييتي في القارة، أو علي أقل تقدير الحد من انتشاره، فلما انتهت الحرب الباردة، وسقط الاتحاد السوفييتي أصبح الخطر الرئيسي الذي يتهدد المصالح الفرنسية في إفريقيا هو:

- الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول أن ترمي بثقلها في القارة منذ مطلع التسعينات.
- الإسلام السياسي (الإسلاموفوبيا) الذي أخذ يتزايد في التسعينات في القارة الإفريقية وجدير بالذكر أن نسبة المسلمين في الدول الفراكوفونية، تتراوح بين 100% في جيبوتي و 58% في تشاد مرورا بالسنغال حوالي 90% مما يشكل بيئة صالحة لانتشار الإسلام السياسي، ومن ثم يصبح هدف فرنسا هو عمل حزام واق على ساحل الصحراء الإفريقية الكبرى، يمنع تسرب الإسلام السياسي إلي الجنوب وتستطيع فرنسا إلي حد معقول القيام بهذه المهمة، اعتمادا على تواجدها في دول غرب ووسط إفريقيا، وتحالفها مع القادة الأفارقة التقليديين.

ب. المصالح السياسية والدبلوماسية: (27)

يمثل الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة، فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة، لذلك فهي تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم سلبياتها، عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مدي قدراتها على السيطرة على شعوبها، ويؤدي هذا الاستقرار إلى ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة.

فعلى المستوى الدبلوماسي، تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الإفريقية، مساندة دبلوماسية إفريقية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة، مما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبرى دائمة العضوية فيه؛ في المقابل، تصبح الدولة قوة سياسية كبرى حينما تصل إلي التأثير في التوازن الدولي بقوتها الاقتصادية، والعسكرية، والدبلوماسية، وقد استطاعت فرنسا أن تلعب هذا الدور في حقبة الحرب الباردة مستعينة في ذلك بصلاية مركزها في القارة الإفريقية، ومن ثم نستطيع أن ندرك خطورة التهديد الأمريكي الجديد علي المصالح الفرنسية، ومحاولات فرنسا المتكررة للتمسك بما تبقى لها من نفوذ في القارة، وحرصها علي الاستفادة من أية ثغرة في السياسة الأمريكية في إفريقيا.

2. آليات التدخل الفرنسي في الساحل الإفريقي:

أ. الآليات العسكرية (القواعد العسكرية) الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي:

ترتكز فرنسا كدولة عظمى على ثلاثة عوامل: مقعدها الدائم في مجلس الأمن، والقدرة النووية، ثم أفريقيا، وتعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة في الأرض الإفريقية؛ في المقابل، تقلصت القواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا من 100 قاعدة عام 1960 إلى

ثلاث قواعد فقط، بالإضافة لبعض القوات المتمركزة في أماكن أخرى. تحتوي هذه القواعد على 8000 جندي فرنسي، هي كالتالي:

- القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي:

بسبب موقعها الاستراتيجي الهام، سيطر الفرنسيون على جيبوتي في سنة 1850، وبعد مئة عام من السيطرة الفرنسية، لم ترغب فرنسا في التفريط في جيبوتي بعد استقلالها، لذا توصلت فرنسا إلى اتفاقية عسكرية لضمان تواجد ما بين 3800 و4500 جندي فرنسي على الأراضي الجيبوتية، وتأتي القاعد العسكرية الفرنسية في مقدمة القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي، حيث تعتبر أهم قاعدة للفرنسيين في القارة السمراء، ومهمتها المعلنة هي حماية حركة التجارة عبر مضيق باب المندب، وحماية جيبوتي من أي اعتداء خارجي، وظلت جيبوتي تمثل أكبر دولة تركزت فيها القوات الفرنسية في أفريقيا حيث قامت فرنسا بإعادة توازن قواتها في جميع أنحاء أفريقيا عقب تدخلها في مالي، فمنذ عام 1999 إلى عام 2001، حاربت جيبوتي التمرد الذي تم القضاء عليه في نهاية المطاف بمساعدة فرنسية؛ وبعد الحرب أصبحت جيبوتي أكثر استقرارًا حيث أسندت فرنسا عمليات "كامب ليمونير" إلى حكومة جيبوتي، التي أسندتها بعد ذلك إلى الولايات المتحدة في عام 2001، إذ تحتفظ فرنسا بأكثر من 2900 جندي في جيبوتي كجزء من قوات حفظ الأمن؛ هذا إلى جانب ثلاث سفن إنزال يمكنها استقبال العديد من القطع البحرية، سريتين من الدبابات، 26 مركبة مدرّعة للاستطلاع، 6 مدافع عيار 155 ملم، سرب جوي - يضم 10 طائرات نقل، 2 طائرة بحث وإنقاذ، حوامة (هليكوبتر) (28).

الشكل رقم (01): التواجد العسكري الفرنسي في افريقيا



المصدر:

http://altagreer.com/wp-content/uploads/2015/01/screen_shot_2015-01-21_at_2_27_08_pm-2.jpg

- القاعدة العسكرية (إنجيما) في تشاد: (29)

لعبت القوات الفرنسية بعض الأدوار في تشاد منذ أواخر عام 1986 بوصفها جزءاً من عملية "إيفير"، وقد تم تصميم هذه العملية لمساعدة تشاد على الحفاظ على وحدة أراضيها وفقاً للاتفاق الثنائي الذي تم توقيعه بعد فشل الغزو الذي شنه معمر القذافي على البلاد.

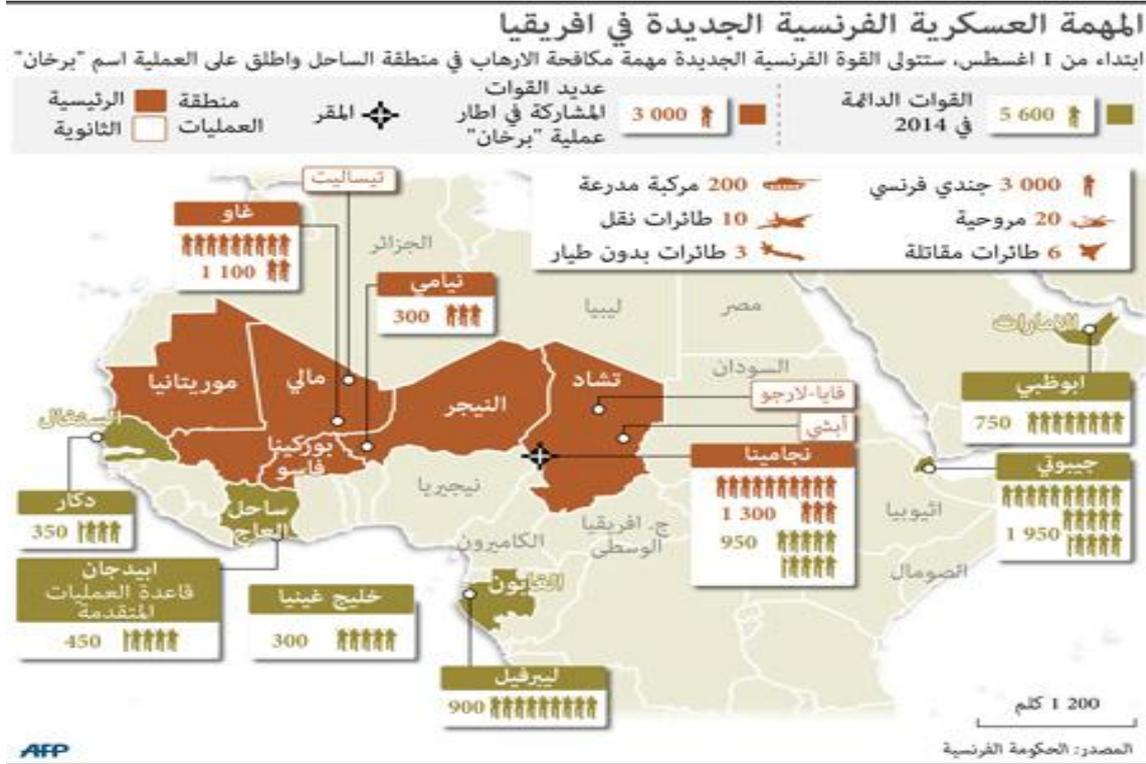
ومع ذلك لم تغادر القوات الفرنسية تشاد بالكامل، بل تم إنشاء قاعدة في نجامينا عاصمة تشاد، وظلت وحدة مكونة من نحو 800 جندي فرنسي في القاعدة وساعدت في تزويد السلطات التشادية بالمراقبة الجوية لتقدم المتمردين المدعومين من الحكومة السودانية، وعملت كقوة داعمة للرئيس التشادي "إدريس ديبي" خلال القتال في عامي 2006 و2008؛ وكجزء من المهمة العالمية لمواجهة التشدد في جميع أنحاء إفريقيا، أطلقت فرنسا عملية "بوركين (برخان)" في عام 2014 كاستمرار لعملية "إيفير" وعملية "سيرفال"؛ حيث سيكون مقر عملية "بوركين" في نجامينا وسيتمركز 1200 جندي في تشاد. (30)

- التدخل العسكري في النيجر:

بدأ التدخل الفرنسي في النيجر عام 2014 من خلال عملية عسكرية أطلقت عليها اسم "برخان"، بسبب الهجوم المستمر للحركات الجهادية في إفريقيا وخاصة تنظيم القاعدة و "بوكو حرام" التي بدأت تهدد المصالح الفرنسية الاقتصادية والاستراتيجية في النيجر ، خاصة بعد هجوم احد الجماعات

الجهادية على إحدى مناجم اليورانيوم، والذي تعتمد عليه فرنسا في مصادر طاقتها النووية، وبالتالي وجدت فرنسا ضرورة للتدخل العسكري، ثم بدأت فرنسا حملتها العسكرية بإقامة قواعد عسكرية في النيجر، ثم في عام 2015 قامت باول عملية إنزال برى بعد عملياتها في مالي من أجل صد الهجوم المستمر للجماعات الجهادية و لحفظ امن النيجر وامن افريقيا واللذان يمسان امن فرنسا(31).

الشكل رقم (02): حجم القوات الفرنسية المنتشرة في منطقة الساحل الافريقي



المصدر:

http://www.alarab.co.uk/empictures/inpics/_14205684008.jpg

ب. الآليات الاقتصادية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي:

لقد قامت الاستراتيجية الاقتصادية الفرنسية على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط القارة وغربها، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا، وقد رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وضمت دول غرب إفريقيا ووسطها، وأهم هذه المنظمات: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى. كذلك أنشأت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها، وتعد هذه الشبكة كبنية تحتية للسياسة الفرنسية في إفريقيا؛ كما أن فرنسا تقدم 49% من جملة مساعداتها الخارجية لإفريقيا وتساهم بـ 24.2% من حجم المساعدات الأفريقية، كما تسيطر الشركات

الفرنسية على 20% من حجم الأسواق الإفريقية؛ في المقابل، تبرز الآليات الاقتصادية أيضا من خلال المساعدات الإنمائية التي ارتفعت في سنة 1999 إلى 34.7 مليار فرنك (5.29 مليار دولار)، كما تبذل مجهودات كبيرة لتحرير اقتصاديات إفريقيا وتغيير الهياكل التي طالما أعاققت إدارة الشؤون العامة في البلدان الإفريقية، وإعطاء دفعة جديدة لتشجيع المبادرة الخاصة، وإدارة الأموال العامة بقدر أكبر من الشفافية، كما أنها أعلنت في القاهرة أثناء انعقاد القمة الإفريقية الأوروبية سنة 2004 أنها ستشطب جميع الديون التجارية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتم إلغاء 10 مليار أورو المستحقة على البلدان الإفريقية.

كما اقترح شيرك قيام الشركات الفرنسية بشراء حصص في المؤسسات الإفريقية تساوي مبلغ ديون البلدان الإفريقية لفرنسا، وهذا في يدخل في إطار استراتيجية فرنسا في تعزيز النفوذ الاقتصادي في المنطقة وتكريس التبعية التجارية والمالية الإفريقية للشركات الفرنسية. (32)

وفي هذا السياق، تعد مجموعة "توتال/فان/آلف ELF/Fan/Total" الفرنسية النفطية إحدى أهم الشركات العالمية من حيث الاستثمار والتواجد في إفريقيا، فهي تعد المنطقة رقم واحد بالنسبة لها، وقد وصل إنتاجها النفطي عام 2004 ما يعادل 813 ألف برميل يوميا، وبلغ مجموع استثماراتها 40% من مجموع استثماراتها في العالم سنة 2007، كما تملك 30% من مجموع احتياطاتها من النفط البالغة 11 مليار برميل، حيث استطاعت أن تكتشف 3.211 مليار برميل من النفط في إفريقيا سنة 2000، و3.630 مليار برميل في عام 2001. (33)

وتتواجد هذه المجموعة في بعض دول الساحل الإفريقي، فهي حاضرة في نيجيريا منذ سنة 1992، حيث تملك 15% من أسهم مصنع الغاز المسال فيها؛ وفي ليبيا سبق وأن أمضت الحكومة الليبية مع الشركة الفرنسية - غاز فرنسا Gaz France - وشركات أخرى من إيطاليا واليابان عقد لإنجاز مشروع الوفاء الخاص بتطوير الغاز الليبي بتكلفة إجمالي تقدر بـ 5 مليار دولار، وذلك في مارس 2002 بهف تصديره إلى أوروبا بحجم 8 مليار متر مكعب سنويا عبر "خط مليته" على الساحل الليبي باتجاه ميناء "جيلة بجزيرة صقلية" بمسافة تصل إلى 540 كم، كما شاركت غاز فرنسا Gaz France إلى جانب 34 شركة في الحصول على 12 عقد للتنقيب عن الغاز في 41 قطعة في ليبيا، وفي مساحة إجمالية تصل إلى 72500 كلم مربع.

وفي موريتانيا توجد مجموعة توتال للتنقيب على النفط منذ عام 2004 (34)؛ أما في الجزائر فقد أمضت المجموعة الفرنسية وشركة ريبسون الإسبانية، وبرتيتش بتروليوم البريطانية مع الجزائر عامي 1996/1995 عقدا بقيمة تقدر بين 5.5 و6 مليار دولار لتطوير واستغلال حقول الغاز بمنطقتي عين

صالح وعين أمناس، واستثمرت نفس المجموعة 170 مليون دولار للتنقيب عن الغاز في حقل تيميمون الغازي عام 2007، كما عقدت في نفس السنة اتفاق شراكة لإنشاء مركبا بتروكيمياويا بمنطقة أرزيو بقيمة 3 مليار دولار، إضافة إلى السيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية، وقد اتبعت فرنسا مجموعة من الأدوات لتحقيق ذلك من ها سياسة القروض حيث قدمت قرض بقيمة 4,6 مليون أورو لدول الساحل الإفريقي في سنة 2013، وبقيمة 20 أورو في سنة 2014.

3. مضامين التدخل الفرنسي في شمال مالي:

يعتبر إعلان حركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA في 06 أبريل 2012، استقلال "إقليم أزواد"، وانهيار قوات الجيش المالي أمام هجمات القوات المقاتلين الإسلاميين الذين أصبحوا على مشارف العاصمة "باماكو" تهديدا استراتيجيا للدوائر الحكومية في باماكو وباريس، وهذا ما دفع الرئيس المالي المؤقت "ديونكوندا تراوري" في 10 يناير 2013 بالمطالبة بتدخل عسكري فرنسي في مالي. وبناءا عليه، نشرت فرنسا - بناء على قرار مجلس الأمن 2085 - قواتها العسكرية ضمن ما أطلقت عليه اسم "عملية سيرفال أو القط المتوحش" في 11 يناير 2013، لوقف تقدم الإسلاميين الذين كانوا على مشارف العاصمة باماكو، وهكذا شنت الطائرات الفرنسية ميراج ورافال المقاتلة ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الإسلاميين، يمتد من مدينة "غاو" ويمر بمدينة "كيدال" في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع الجزائر، ويصل بلدة "ليري" في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا؛ وقد مكنت ضربات فرنسا الجوية وهجماتها البرية على معاقل المتمردين من استعادة مناطق "كونا"، "دوننزا"، "غاو"، "تومبوكتو" و"كيدال"، كما عجلت التقدم لاستعادة المزيد من الأراضي من سلطة الإسلاميين.. كما استهدفت الطائرات الحربية الفرنسية - التي انطلقت من فرنسا وتشاد - مناطق في العمق المالي وغطت مسافة هذه العمليات الميدانية ما يقرب من 2000 كيلومتر من الشرق إلى الغرب. (35)

الشكل رقم (03): معاقل القوات المسلحة المختلفة والأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية



المصدر:

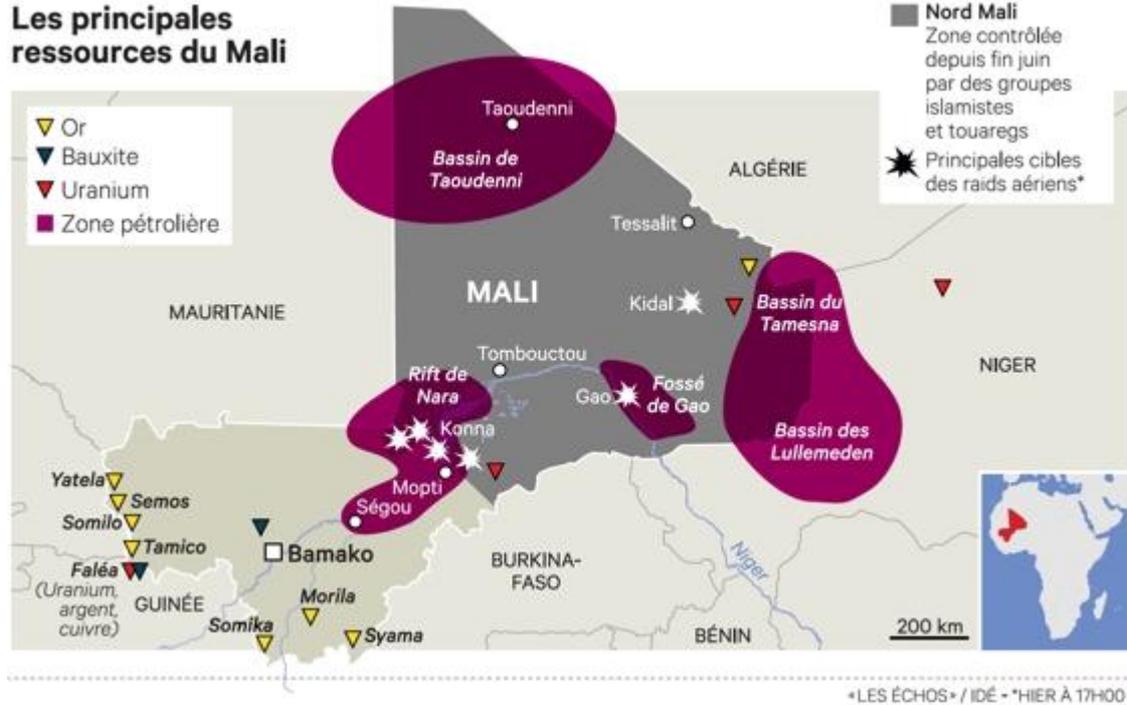
See Brian Fung, 'A Map of the Bewildering Mali Conflicts', The Atlantic, 16 January 2013:
http://www.theatlantic.com/international/archive/2013/01/a-map-of-the-bewildering-mali-conflict/267257/?utm_source=Africa+Center+for+Strategic+Studies+-+Media+Review+for+January+17%2C+2013

لكن، ورغم أن وزير الخارجية الفرنسي، "لوران فابيوس" يدّعي أن أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي هي العمل على مساعدة الجيش المالي في وقف تقدم المتمردين الإسلاميين جنوباً، وحماية سلامة الدولة المالية، والمساعدة في إنقاذ الرهائن الفرنسيين، إلا الخبراء الاستراتيجيون يؤكدون أن التدخل الفرنسي مرتبط أكثر بسعي باريس لحماية وصون مصالحها الجيو إستراتيجية في منطقة الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي، وهنا برزت تساؤلات عديدة حول مضامين التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

في هذا السياق، تعد الحرب على شمال مالي من أهم الأدوات الفرنسية لتنفيذ مشاريعها وحماية مصالحها في منطقة الساحل الإفريقي، حيث قامت فرنسا بدعم من القوى الغربية بإعلان الحرب في مالي ضد الجماعات الإرهابية بداية من جانفي 2013، وذلك كامتداد لاستراتيجيتها في المنطقة، والتي تدخل في إطار تدعيم مقاربتها الجيوسياسية القائمة على حماية مصالحها الاقتصادية التي

تمثلها الشركات الفرنسية الثلاثة توتال (النفط)، أريفا (اليورانيوم)، ألف (الغاز)، الناشطة في الساحل الإفريقي منطقة النفوذ التقليدي لفرنسا في الصحراء الإفريقية الغنية بالثروات كشمال مالي التي تسعى فيها إلى الحصول على عقود لصالح شركاتها في مجال البترول والمعادن المتوفرة بالخصوص في منطقة سميت وتماسنا (36).

الشكل رقم (04): أهم الثروات الطبيعية في جمهورية مالي:



المصدر:

http://a406.idata.over-blog.com/1/40/46/97/10/11/12/27/28/29/30/mali_carte_des_ressources.jpg

في المقابل، يدخل التدخل العسكري الفرنسي في مالي في إطار العقيدة الفرنسية التي تؤمن بأن الخريطة التقليدية التي ضببت بعد فترة الاستعمار التقليدي للمنطقة أصبحت غير صالحة وأن الظروف الحالية تساعد في إعادة ترتيب المنطقة وفق خريطة جديدة تساهم هي صياغتها، وهي الرؤية التي تساندها فيها الكثير من القوى الأوروبية التي تبحث عن حلول لأزماتها الاقتصادية لمعقدة عبر إحداث أزمات دولية والمشاركة في حلها، حتى تتمكن من إيجاد أسواق جديدة واستنزاف المقدرات الطبيعية - الطاقوية والمعدنية- للمنطقة خاصة في ظل تنامي الدور الصيني في القارة الإفريقية التي تتعارض مع بعض السياسات والمفاهيم الأوروبية والغربية، ومنها ما يتعلق بمفهوم الارهاب.

في هذا الإطار، يرى بعض الخبراء الاستراتيجيين، أن الانتشار الفرنسي الجديد يدخل ضمن الاستراتيجية التي تهدف إلى السيطرة على المنطقة وإيجاد منفذ لها من خلال تسهيل عملية إخراج الأسلحة من ليبيا إلى الصحراء عبر عدة قنوات، ووضعها في أيدي كل الراغبين فيها بداية من القبائل المتمردة على أنظمة الحكم، وانتهاء بالجماعات المسلحة لخلق الاضطرابات في المنطقة وإيجاد مبرر للتدخل العسكري.

خاتمة:

إن الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي غربا مروراً بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها، وصولاً إلى السودان والبحر الأحمر، يجعلها منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولاً إلى البحر الأحمر، ومن هنا يفسر الاهتمام الأوروبي والفرنسي خاصة بالمنطقة التي تشهد حالة من انعدام الاستقرار السياسي والهشاشة الاقتصادية وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة؛ ومنه، فإن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية و المتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم

في المقابل، تمثل منطقة الساحل الإفريقي عمقا جيو استراتيجيا لإفريقيا الشمالية، وإفريقيا الغربية وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر حيث الشركاء الاقتصاديين والعسكريين لفرنسا ودول الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل الإفريقي، والتي من أبرزها الهجرة السرية والجريمة المنظمة يمكن أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه، كما يمكن أن تصل الحدود البحرية الأوروبية عن طريق جنوب المتوسط؛ فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل سوف يؤدي إلى عدم استقرار المناطق المجاورة وخاصة إفريقيا الغربية، والبحر الأحمر.

وقد شكلت أزمة مالي والنيجر وتنامي نشاط القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في:

- الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها القارة
- السيطرة على المواقع الاستراتيجية الإفريقية (القاعدة الغربية في جيبوتي).
- مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي.

في سياق متصل، تسعى فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي إلى التصدي للحضور و النفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة، وعليه، فيرى بعض الخبراء الاستراتيجيون أن "مشروع الاستراتيجية من أجل الساحل" هو في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأمريكية التي انطلقت في المنطقة وأصبحت تهدد المصالح الفرنسية والأوروبية؛ فمنذ نهاية الحرب الباردة، بدأت الإدارة الأمريكية في وضع أسس لتمركزها في أفريقيا و تكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي و الأمني، خاصة وقد أعطت هجمات 11 سبتمبر 2011 دافعا قويا لهذا التمركز، حيث أضحي الجانب الأمني مركز الاهتمام الأمريكي، وذلك في إطار السعي الأمريكي لتأمين علاقاتها الطاقوية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال افريقيا و المنطقة الإفريقية.

الهوامش:

- 1- دول السوق الأوروبية الست: هي فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا.
- 2- دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005)، ص. 58.
- 3- ظريف شاكر، التنسيق الإقليمي وأثره على بنية الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، ص ص. 274- 275 .
- 4- دخالة مسعود، المرجع السابق، ص ص. 58-59.
- 5- يونس أحمد البطريق، السوق الأوروبية المشتركة والدول النامية، مجلة السياسة الدولية. العدد 34، أكتوبر 1973، ص ص. 61-62.
- 6 - لقد أسست "اتفاقية لومي" نوعا مميزا ووحيدا من الشراكة بين الشمال والجنوب هذه الأخيرة التي تركز على مجموعة من المبادئ الجديدة وهي:
 - الطبيعة التعاقدية للاتفاقية: حيث أن المساعدات المقدمة وفقا لاتفاقية لومي هي الوحيدة في العالم التي تعطي الحق في التفاوض بين مجموعة الدول المانحة ومجموعة الدول المستفيدة من المعونة. كما أن عقد الاتفاقية قد لخص العلاقة بين مجموعة الدول والتي تركز على احترام المميزات الاجتماعية والسياسية لكل دولة شريكة ولا يمكن تعديله فرديا
 - الأفضليات: حيث منحت دول ACP أفضليات للدخول إلى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع تخفيض أو إزالة للرسوم المتعلقة بمنتجاتها.
 - إن الاتفاقية محددة بأجال معينة: حيث حددت بـ 5 سنوات لكل اتفاقية وكان ذلك في لومي 1، 2، 3- أما لومي 4 فإنها استغرقت 10 سنوات؛ أنظر: سليم دخالة، مرجع سبق ذكره، ص. 65.

- 7- أنس مصطفى كامل، لومي في الحوار الصعب بين الشمال والجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد 59، جانفي 1980 ص. 86.
- 8- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية. (الجزء 5)، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1990)، ص 523.
- 9- دخالة مسعود، المرجع السابق، 64.
- 10- ظريف شاكر، المرجع السابق، ص. 275.
- 11- دخالة مسعود، المرجع نفسه، ص. 84.
- 12- ظريف شاكر، المرجع السابق، ص. 276.
- 13- أنظر: موسوعة المقاتل الالكترونية، الصراع في القرن الافريقي...الدور الأوروبي، ارجع إلى الرابط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec19.doc_cvt.htm
- 14- المرجع نفسه.
- 15 - Aboulie Janneh, Note Sur La Stratégie De L'union Européenne Pour La Sécurité Et Le Développement Au Sahel, Policy Brief N°4 - Africa Gouvernance Institute. (Dakar Sénégal, Institut Africain de la Gouvernance ; 2013) p.01.
- 16- ظريف شاكر، المرجع السابق، ص. 278.
- 17- المرجع نفسه.
- 18- المرجع نفسه.
- 19- المرجع نفسه، ص. 288.
- 20- John Igue, La gouvernance et la responsabilité des élites de l'État, en, Partenaires en Afrique Quelle coopération, pour quel développement? Le rêve et la réalité, (Berne, Direction du développement et de la coopération mai, 2002): p.39.
- 21- ظريف شاكر، المرجع السابق، ص. 288.
- 22- المرجع نفسه، ص. 289.
- 23- الإتحاد الأوروبي: تعزيز الشراكات، مجلة الحديث، العدد: 570 الصادر في جانفي 2011، ص ص. 55-56.
- 24- المرجع نفسه.
- 25- المرجع نفسه.
- 26- أنظر: السياسة الفرنسية في افريقيا - جنوب الصحراء -، مجلة قراءات افريقية (الموقع الالكتروني)، بتاريخ: 2014/03/27 (على الساعة 7:20)، ارجع إلى الرابط التالي:
http://www.qiraatafrican.com/home/new/السياسة-الفرنسية-في-أفريقيا-جنوب-الصحراء
- 27- المرجع نفسه.
- 28- شوادرة رضا، اشكالية هندسة أمن مشترك في الساحل الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات إستراتيجية، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص. 175.
- 29- Jeremy Bender, France's Military Is All Over Africa, Insider ssBusine Jan. 22, 2015, 3:28 PM:

<http://www.businessinsider.com/frances-military-is-all-over-africa-2015-1>

30- Ibid .

31- إسرائ محمد فوزي فهي الاكشر، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في افريقيا، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية ، بتاريخ 16 يوليو 2016، أنظر الرابط التالي:

<http://democraticac.de/?p=34092>

32- شوادة رضا، المرجع السابق، ص. 169.

33- François Katendi, "**Bilan du dernier voyage africain de Nicolas Sarkozy**", L'Essentiel des relation internationales, paris , Group Prestige Communication ,n 24 , Avril-mai 2009,p 55.

34 - Jean pierre Chevènement, Gérard Larcher Ets(Sénateurs),"Sahel: pour une approche global", rapport d'information, n 720, sénat , France, juillet 2013,p71 ,167.

35 - Finian Cunningham, "**Preplanned Mali Invasion reveals France's Neo-colonialistic Agenda**", 14 January 2013:
<http://presstv.com/detail/2013/01/14/283503/france-invasion-of-mali-preplanned/>

36 - Jean- pierre Chevènement, Gérard Larcher Ets(Sénateurs),op.cit,p71.